

سياسات الإستثمار ومشكلة البطالة في الجزائر (1990-2020) -دراسة تحليلية تقييمية

Investment Policies and the problem of unemployment in Algeria

حسيبة مامش، طالبة (دكتوراه علوم)، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

mameche.hassiba@univ-alger3

أحلام بوعزارة، أستاذة (محاضراً)، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

bouazzara.ahlem@univ-alger3

تاريخ الاستلام: 2022/09/30؛ تاريخ القبول: 2022/12/01

مستخلص:

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين مستوى ونمط الإستثمار وبين معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، والذي يواجه تزايداً كمياً ونوعياً في معدلات البطالة. وقد بينت نتائج التحليل أن تفاقم ظاهرة البطالة يرجع في المقام الأول إلى عدم نجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الاستثمارية بشكل خاص في تحقيق معدلات نمو قادرة على الرفع من معدلات التوظيف. كما خلصت الدراسة إلى أن معالجة مشكلة البطالة، يتطلب مراجعة نمط التنمية السائدة حالياً من خلال التركيز على استراتيجية الإستثمار القادرة على توفير فرص.

الكلمات المفتاحية: نمط الإستثمار؛ البطالة؛ استراتيجية الإستثمار؛ الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: E20؛ E22؛ E24.

Abstract:

This study aimed to analyze the relationship between the level and pattern of investment and to solve the problem of unemployment in the Algerian economy. The results of the analysis have show that the aggravation of the unemployment phenomenon is mainly due to the failure of economic policy in general and investment policy in particular to achieve growth rates capable of raising employment rates. The study also concluded that solving the problem of unemployment requires reviewing the pattern of development currently prevailing by adopting an investment strategy capable of providing a jobs.

Key words: Investment pattern; the unemployment, Investment strategy, the Algerian economy.

Jel Classification Codes : E20 ; E22 ; E24.

مقدمة

تعتبر مشكلة البطالة أحد أهم التحديات التي تواجه راسي السياسات الإقتصادية، فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة الاستثمارية بشكل خاص، وتحظى معالجة مشكلة البطالة بأهمية قصوى في جميع الدول بمختلف مستوياتها الاقتصادية، فمؤشرات البطالة تعكس مستوى التعافي الاقتصادي في الدول المتقدمة، وتعكس كذلك تدني مستوى الأداء الاقتصادي في الدول الأقل نموا.

والجزائر كغيرها من الدول الأقل نموا يعاني اقتصادها من تدني مستوى الأداء، والذي انعكس في ارتفاع معدلات البطالة خاصة الفترة بين سنة 1986 وسنة 2003، لأسباب عدة أهمها خلل في مستوى المخططات الإنمائية، والذي انعكس في تشوه نمط الإستثمار والتنمية فيها.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الاهتمام المتزايد بمشاكل التوظيف والعمالة من قبل الباحثين وصانعي القرارات في دول العالم، وبالأخص الدول النامية والعربية منها، كونها ركائز أساسية في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يخص الجزائر فالموضوع يشكل أهمية كبيرة نظرا للمستويات المرتفعة التي بلغتها معدلات البطالة فيها منذ منتصف الثمانينات، وكذا للخصائص السلبية للبطالة¹ منذ سنة 2000 مما يستدعي ضرورة دراستها.

مشكلة البحث

استمرارية وتعمق ظاهرة البطالة في الجزائر يرجع في المقام الأول إلى عدم فعالية البرامج والمخططات التنموية المختلفة، وهذا يفسر بعدم نجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الاستثمارية بشكل خاص، إذ تمثل البطالة الوجه الآخر لمشكلة تردي معدلات

¹ تحليل خصائص المتعطلين عن العمل يزيد من خطورة المشكلة، إذ مختلف الدراسات والتقارير الإحصائية تشير إلى أنه البطالة تبلغ ذروتها بين فئة الشباب والذين يمثلون نسبة كبيرة من قوة العمل، وكذا المتعطلين الذين يبحثون عن عمل لأول مرة، وبطالة طويلة المدة (تفوق 24 شهرا) حيث قدرت حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بنسبة 40.65% سنة 2003 لترتفع إلى نسبة 42.1% سنة 2019، وتزيد عند الفئة المتعلمة خاصة أصحاب الشهادات الجامعية انتقلت معدلاتها من نسبة 4.4% سنة 1995 إلى نسبة 17.4% سنة 2010 وتحافظ تقريبا على نفس المعدل حتى سنة 2019، وتزيد كذلك في المناطق الحضرية.

الاستثمار ومستوى التنمية، وهو ما انعكس في وجود أنماط استثمارية لا تحفز على النمو، وعليه فالإشكالية الرئيسية التي تسعى الورقة الحالية للإجابة عليها هي:
ما مدى مساهمة السياسات الاستثمارية في حل مشكلة البطالة في الجزائر؟
فرضية البحث:

يحاول البحث اختبار الفرضية الرئيسية الآتية: ترتبط الخطورة الفعلية لمشكلة البطالة في الجزائر كونها تمثل الوجه الآخر لمشكلة تدني معدلات الاستثمار ونوعه السائد.

محاور البحث: يتضمن البحث معالجة ثلاث محاور، وهي:

المحور الأول: الإستثمار ومشكلة البطالة في الجزائر

المحور الثاني: تحليل مستوى ونمط الإستثمار

المحور الثالث: السياسات المسؤولة عن تدني مستوى الإستثمار

1- الإستثمار ومشكلة البطالة في الجزائر

يعد الاستثمار واحد من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضورا ومثيرا للاهتمام من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي، لما يلعبه من دور مهم في سياسات التنمية الاقتصادية المستهدفة في أي دولة وخاصة الدول الأقل نموا، وهذا ما طرحته وأكده جميع المدارس الفكرية وأخص بالذكر المدرسة الكينزية، فلقد أكد كينز على أن الاستثمار هو عامل حاسم في تحديد حجم الإنتاج والاستخدام ومنه تقليص البطالة إلى أقل حجم ممكن، أي أن الاستثمار هو عامل استراتيجي مهم في مواجهة أي نقص محتمل في الطلب الفعال² في السوق (البطاينة، 2003، صفحة 192)، كما يمكن القول أن جميع الشواهد في الاقتصاد الوطني تفيد أن مشكلة البطالة ترجع في جانب كبير منها إلى قصور فعالية الاستثمار في تحقيق مستويات عالية من التشغيل.

وفيما يلي سنقوم باستعراض سريع لجذور تلك المشكلة منذ السبعينات، على أن نستتبع ذلك بدراسة للعلاقة بين الإستثمار والبطالة في الجزائر منذ التسعينات، ونميز المراحل التالية:

1-1- المرحلة الأولى (من سنة 1966 إلى سنة 1979)

² يقصد بالطلب الفعال هو الطلب على السلع والخدمات والذي يكون مقرون بالقدرة الشرائية.

تميزت هذه الفترة بسرعة نمو بطيئة لحجم الفئة النشطة ومتوسط معدل النشاط الذي بلغ 1.6% لأسباب عديدة مرتبطة بتلك المرحلة، وقد عرفت هذه المرحلة انتماج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة، والتي شملت إنشاء استثمارات عمومية ضخمة واعتمدت على المخططات التنموية من أجل ذلك، خاصة الفترة (1974-1977) والتي تميزت بالزيادة في الاستثمارات بشكل كبير، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط، وقد ترتب عنها انعكاسات عديدة على فرص العمل والتي أدت إلى تغطية 90% من الطلب على العمل لاستيعاب عدد الداخلين إلى سوق العمل، وما يميز هذه المرحلة كذلك تطبيق السلطات لسياسة الإستثمار المكثف والصناعة الثقيلة إلى الحد الذي أهملت فيه القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحيث تمكن قطاع الصناعة لوحده من توفير 48000 منصب عمل جديد، ولكن مساهمته في التشغيل لم تصل إلى ما كان ينتظر منه والمتمثل في مضاعفة توفير مناصب العمل لخمس مرات وتحقيق مليون منصب عمل. (محفوظ، 2014، الصفحات 60-62)

2-1- المرحلة الثانية (من سنة 1980 إلى سنة 1990)

طبقت الجزائر خلالها مخططين خماسيين تبنت خلالهما سياسة تشغيل واحدة تهدف إلى تطوير مستوى إنتاجية العمل ومواصلة خلق فرص العمل وذلك لتلبية الطلب المتزايد في سوق العمل، بحيث أسفر برنامج المخطط الخماسي الأول (من سنة 1980 إلى سنة 1984) على توظيف حوالي 710000 عامل، أما المخطط الخماسي الثاني (من سنة 1985 إلى سنة 1989) فعرف تراجعاً كمياً وهذا لتزامن بدايته مع انخفاض أسعار النفط حيث تناقصت الاستثمارات بسبب تقلص الإيرادات النفطية الأمر الذي أثر على مستويات التشغيل إضافة إلى النمو السريع في حجم الفئة النشطة، فتراجعت من إنشاء 74000 منصب عمل جديد سنة 1986 لتصل إلى 59000 منصب عمل سنة 1989، ومع حلول سنة 1990 كان ولأول مرة الرصيد الصافي لخلق مناصب العمل سالب بحيث خسرت الجزائر 15000 منصب عمل مقارنة بالسنة الماضية. (محفوظ، 2014، الصفحات 63-65)

3-1- المرحلة الثالثة (من سنة 1990 إلى سنة 1999)

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في نهاية الثمانينات استفحلت الأزمة وسادت الجزائر وضعية إقتصادية وإجتماعية صعبة، أثرت كثيراً على قدرتها على تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد التجهيزات والمواد الأولية ونصف المصنعة وقطع الغيار اللازمة لتشغيل المشروعات القائمة، فبات من الضروري على السلطة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية

القائمة والتي تعتمد على الدولة في تمويل والقيام بالاستثمارات، إلى انتهاج سياسة اقتصادية أكثر اعتمادا على القطاع الخاص وأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، وذلك باعتماد برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى إنشاء اقتصاد يقوم على العرض والطلب، وهذا كله نتج عنه غياب استثمارات جديدة من جانب المؤسسات العمومية و تسريح العمال وحل المؤسسات وتنفيذ برامج الخصوصية، ورافقه غياب استثمارات خاصة وأجنبية ذات قيمة ووزن في الإقتصاد، كل هذه العوامل فاقت من وضعية البطالة التي تزايدت نسبتها، حيث انتقلت من 24% سنة 1993 إلى أكثر من 29% سنة 1997، وذلك بالرغم من قيام السلطات الجزائرية بخطوات معتبرة ميدانية بهدف خلق ديناميكية في سوق العمل وذلك بإنشاء العديد من الأجهزة والهيكل تصب كلها في محاولة تشجيع الأشخاص بدون عمل على خلق مناصب عمل لأنفسهم ولغيرهم وخلق الثروة، وإنشاء هيئات ومؤسسات تضمن السير الحسن للسياسات التشغيلية كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC سنة 1994. (محفوظ، 2014، الصفحات 65-69).

4-1 المرحلة الرابعة (منذ سنة 2000)

في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 28.89 % سنة 2000 إلى 11% سنة 2012 لتصل إلى 10.6 % سنة 2014 إلا أنها عادت للارتفاع نسبيا بحيث سجلت سنة 2015 نسبة 11.2%، لتتخفض بعدها وتستقر في حدود متوسط نسبة 10.3% حتى سنة 2019، وهو مؤشر إيجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية، والتي برمجت في ثلاث برامج للإنعاش الإقتصادي الكلي من أجل التخفيف من الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي (داود و مبارك، 2000، صفحة 5) وأتبعت ببرنامج خماسي، والمتمثلة في:

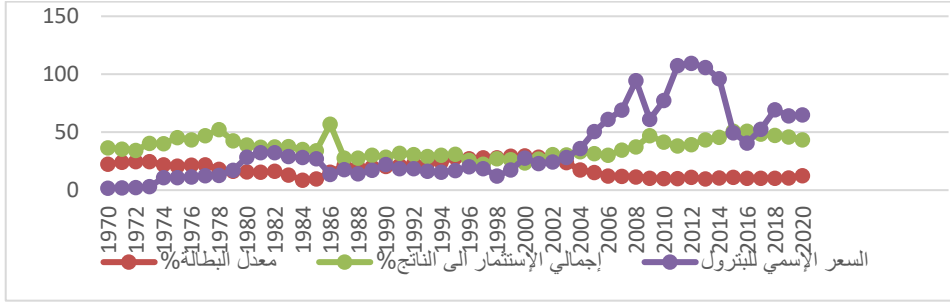
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2004، رصد له (525.8 مليار دج).
- برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009، رصد له (4202.7 مليار دج).
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، رصد له (21214 مليار دج).
- البرنامج الخماسي للفترة 2015-2019، رصد له (22100 مليار دج).

ولكن بالرغم من الانخفاض في معدلات البطالة في هذه الفترة إلى أن وضعية سوق العمل غير مستقرة نتيجة لطبيعة مناصب العمل المستحدثة والتي تتصف بكونها مناصب عمل غير دائمة، وذلك حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS فإن نسبة العمال الدائمين في

انخفاض مستمر اذ انتقلت من نسبة 70 % سنة 1987 إلى نسبة 48.8 % سنة 2000 ثم إلى نسبة 35.05 % سنة 2008.

وبشكل عام، للتعرف على طبيعة العلاقة بين الإستثمار والبطالة في الجزائر، وبالرجوع إلى الشكل رقم (01)، والذي يوضح تطور هذين المتغيرين لفترة تمتد من سنة 1970 إلى سنة 2020، يمكن القول بوجود علاقة عكسية ما بين مستويات الإستثمار من ناحية ومعدلات البطالة من ناحية أخرى، وإن كانت طبيعة تلك العلاقة العكسية ليست واضحة بدرجة كبيرة، ولعل ذلك يرجع إلى بعض الأسباب، من أهمها: عدم دقة البيانات، وسياسات التشغيل التي طبقها الحكومة، واتساع نطاق القطاع غير الرسمي، وأخيرا إلى طبيعة نمط الإستثمار السائد في الجزائر كما سنراه.

الشكل رقم (01): تطور الإستثمار والبطالة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي والتقارير السنوية لمنظمة الأوبك

ونلاحظ أن الاستثمارات تمت بشكل متناسق نوعا ما مع معدلات التشغيل (والتي عرفت تحسنا واستقرارا منذ سنة 2002)، لكن تؤخذ عليها أنها مناصب عمل غير دائمة، وهذا لكون معظم هذه الاستثمارات توجهت صوب البنى التحتية والهياكل القاعدية وبالذات القطاعات الخدمية وقطاع السكن والإنشاءات، وكذا التحسن فيها لا يعكس النمو الحقيقي للإقتصاد الجزائري، لكونه مبني على استثمارات ذات طابع تجاري واستهلاكي من جهة، ويعتمد في تمويلها على مداخيل المحروقات من جهة أخرى. (بن دقفل، صفحة 4)

2- مستوى ونمط الإستثمار

سوف نحاول في هذه النقطة تحليل الأثر المباشر لنمط الاستثمار في تفاقم مشكلة البطالة، وذلك بتتبع التطور في معدلات الإستثمار الكلي بشقيه الإستثمار العام والاستثمار الخاص

(الوطني والأجنبي)، وكذا تحليل نمط توزيع الإستثمار³ من حيث توجهه للإنتاج للسوق المحلي أو للتصدير، والذي تشير تجارب العديد من البلدان النامية إلى أن معدلات البطالة تنخفض كلما كان نمط الإستثمار يتحيز إلى التصدير (تزايد نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي). (فوزي، 2002، صفحة 4)

2-1- مستوى الإستثمار

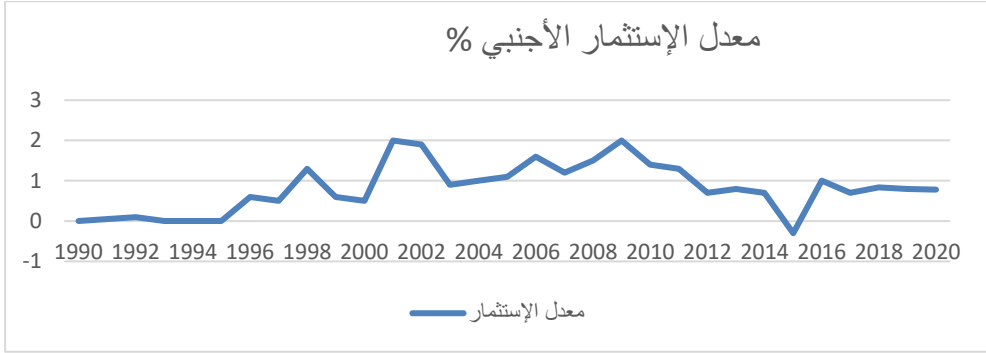
عرف معدل الإستثمار الخاص وحتى الإستثمار العام انخفاضا خلال فترة الإصلاحات نظرا للأزمة الهيكلية والمالية التي عرفها الاقتصاد الوطني، وكذا الآثار السلبية للإصلاحات على الاستثمار الكلي، بحيث انخفض معدل الإستثمار الخاص من 24.19% سنة 1991 إلى 13.45% سنة 1997، ثم عرف ارتفاعا نوعيا منذ سنة 1998 حيث بلغ نسبته 18.51%، بالرغم من تذبذبه بالانخفاض في الكثير من المرات)، وهذا كنتيجة للإصلاحات التي قامت بها الحكومة من إعادة هيكلة وخصوصية للكثير من المؤسسات في إطار سعيها لتحرير الاقتصاد تدريجيا وفتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي للإستثمار، وبلغ نسبة 22.93% سنة 2004، بعدها عرف في العموم انخفاضا حتى بلغ نسبة 8.44% سنة 2011، ثم نسبة 10.60% سنة 2014 (طهراوي دومة، 2017/2016، الصفحات 235-236) وذلك بسبب تراجع مسار الخصوصية والتدخل القوي للدولة في الحياة الاقتصادية منذ مطلع الألفية الثالثة بفعل انتعاش الريع البترولي، بالإضافة إلى أنه معظم الدراسات تؤكد أنه زيادة الإنفاق العمومي فوق السقف المطلوب سيؤدي إلى أثر الطرد للإستثمار الخاص مما يقلص من حجمه، (عرفي و شنيبي، 2020، صفحة 107) والذي يؤكد غموض سياسة الدولة اتجاه القطاع الخاص، ونشير كذلك إلى خصوصية القطاع الخاص في الجزائر والتي جعلت مساهمته ضعيفة في تحفيز النمو، إذ يتصف كونه قطاع طفيلي يعيش على حساب نمو القطاع العام، يبحث دائما عن المساندة المباشرة للدولة فهو لا يبحث عن مصادر التمويل البديلة، وهو ضعيف لا يستهوي مشاركة الأجانب له، كما يتصف بأنه قطاع يتجنب المخاطرة وليس مبدعا.

ومن ناحية أخرى، يوضح الشكل رقم (02) ضآلة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خاصة خلال التسعينات، سواء نظرنا إلى تلك التدفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لم تتجاوز نسبة 2% كأقصى قيمة، أو نظرنا للتدفقات كقيمة نقدية (من بيانات البنك الدولي)، والتي يمكن تقسيمها في التحليل إلى ثلاث مراحل كما يلي:

³ يمكن تحديد نمط الإستثمار كذلك من جوانب مختلفة: نمط توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية، نمط الإستثمار من حيث حجم الوحدة الاقتصادية، ونمط الإستثمار من منظور الفن الإنتاجي المستخدم.

- **المرحلة الأولى (1990-2000):** عرف الإستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة درجة عالية من المخاطر نظرا لعدم ملائمة المناخ الاستثماري، بحيث شهد تدفقات ضعيفة جدا لم تتجاوز قيمة 30 مليون دولار سنة 1992، وعرفت تراجعا كبيرا خلال سنوات 1993، 1994، 1995 قدرت قيمته ب 1000 دولار، ولكن بعد قيام الحكومة ببرامج التعديل الهيكلي شهد تحسنا نسبيا في قيمته تذبذبا بين الزيادة والنقصان بداية من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000، والتي قدرت في المتوسط بقيمة 280 مليون دولار.
- **المرحلة الثانية (2001-2011):** عرف الإستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة انتعاشا كبيرا في تدفقاته، وهذا راجع للتراجع النسبي للمخاطر الاستثمارية وكذا قانون الإستثمار لسنة 2001، بحيث قدرت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنة ب 1.113 مليار دولار (عرفت ارتفاعا بمعدل 4 أضعاف عن القيمة السابقة لها)، إضافة إلى قيام الحكومة ببرامج الدعم والنمو والإنعاش الاقتصادي، وقدرت أقصى قيمة له سنة 2009 والتي قدرت ب 2.746 مليار دولار.
- **المرحلة الثالثة (2012-2020):** عرفت هذه المرحلة تراجع في التدفقات مقارنة مع المرحلة السابقة، بحيث تراجعت في سنة 2012 بنسبة 41.64% عن السنة السابقة لها بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا، بحيث قدرت قيمة التدفقات ب 150 مليون دولار، أما بالنسبة لسنة 2015 فقد عرف الإستثمار الأجنبي تدفقات سلبية، بعدها عرف تحسنا واضحا ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2016 بقيمة 164 مليون دولار، ويرجع هذا التحسن إلى السياسات الاستثمارية والارتفاع الحاصل في الإنتاج النفطي وقانون ترقية الإستثمار لسنة 2016.

الشكل رقم (02): مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي.

وحسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فإن معظم الاستثمارات الأجنبية متركزة في قطاع المحروقات، وما يميز الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات أنها استثمارات في القطاعات الإنتاجية الموجهة للاستهلاك المحلي وليس للتصدير، وبالتالي فهي تنافس القطاع المحلي، إضافة إلى أنها استثمارات ليست كثيفة استخدام اليد العاملة، وذلك بالنظر إلى القطاعات المستهدفة: المحروقات، البناء، والاتصالات (الزين، 2012، صفحة 398)، ونشير هنا إلى أن مؤشر إسهام الإستثمار الأجنبي للأونكتاد، والذي أحدث في تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2012 يصنف أهميته في اقتصاد أي دولة، من حيث القيمة المضافة، المساهمة في التشغيل، الأجور، عوائد الضرائب، الصادرات، ونفقات البحوث والتطوير وتكوين رأس المال.

وبمقارنة نسبة أرصدة الاستثمارات الأجنبية بالنسبة لما حققه مجموع الدول في شمال إفريقيا وعلى المستوى الإفريقي تبقى ضعيفة جدا، إذ بلغت النسب في المتوسط للفترة بين سنتي 2000 و2014 نسبي 10.4% و3.5% على التوالي، وهي في انخفاض بحيث لم تتعدى سنة 2015 نسبة 6.6% و2.2% على التوالي، حيث عرفت الجزائر في هذه السنة تراجعا تاريخيا في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها قدرت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ب (-0.32%)، بحيث بلغت حسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تدفقات الإستثمار الأجنبي قيمة سلبية في حدود 587 مليون دولار. (بوكزاطة، 2016، صفحة 372)

لا أحد ينكر المزايا المتعددة التي يوفرها الإستثمار الأجنبي للدول المضيفة له، ولكن وفقا للعديد من الخبراء الإقتصاديين فطبيعة الإقتصاد الجزائري المبنية على استثمارات عمومية دون منافسة فعلية من القطاع الخاص المحلي، يكون الهم الأول للشركات الأجنبية تحقيق أرباح سريعة على المدى القصير، عن طريق تركيز استثماراتها في القطاعات الاستراتيجية الخاضعة أساسا

للأسواق الدولية، دون مراعاة القطاعات التي تستهدف الدولة المضيفة ترقيتها. (نوري، 2015، صفحة 183)

2-2- نمط الإستثمار

سنحاول في هذه النقطة معرفة إلى أية درجة ساهم نمط الإستثمار والتنمية الاقتصادية السائدة في عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق مناصب عمل منتجة، تساهم في تعزيز سوق العمل، والذي يعد التنوع الاقتصادي عنصرا أساسيا لتحقيقه، ويعتبر مؤشر تنوع الصادرات من أهم مؤشرات تحديد درجة التنوع، لهذا سوف يتم تحليل واقعه من جانب تشخيص هيكلية الصادرات والواردات، لأنه في الغالب ستوضح لنا القدرات الإنتاجية للإقتصاد من حيث تنوعه وكذا حجمه، وقدرته على تلبية الطلب المحلي من مختلف السلع والخدمات (التقليص من درجة الانكشاف الاقتصادي)، وتنافسيتها للمنتوج الأجنبي (تنوع لمصادر العملة الصعبة).

عند القيام بتحليل قيم الصادرات وتركيبها (بنك بيانات البنك الدولي)، نلاحظ أنه القيمة الإجمالية للصادرات في تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2008 قيمة 82.03 مليار دولار بعدما كانت قيمتها 9.59 مليار دولار سنة 2000، وهذا راجع للارتفاع الكبير الذي عرفه سعر النفط بحيث وصل إلى سعر 112.94 دولار للبرميل، بالنظر إلى أنه حوالي 97% من مجموع الصادرات عبارة عن صادرات المحروقات، وعرفت فيما بعد انخفاض متتالي ملحوظ بسبب انخفاض أسعار النفط، والذي وصل سنة 2016 إلى سعر 45 دولار للبرميل، ومنه عرفت إجمالي الصادرات انخفاض حاد بحوالي 50% مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ إجمالي الصادرات 33.40 مليار دولار، ثم 26.10 مليار دولار سنة 2020 وهذا بسبب انحصار نشاط التجارة الخارجية بسبب انتشار جائحة كورونا في العالم، وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة.

ودرجة الارتباط بين زيادة الإيرادات من الصادرات النفطية وتراجع الصادرات من المنتجات الأخرى هي مؤكدة وواضحة في الاقتصاد الوطني، فالصادرات خارج المحروقات كانت تمثل قبل الصدمة النفطية الأولى سنة 1971 حوالي 25% من إجمالي الصادرات، وأصبحت في حدود 12 % سنة 1974 بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ثم بلغت 2.25% فقط سنة 2008، ثم بلغت 4.10% سنة 2014، ولهذا فهذا الدور الأساسي للإيرادات النفطية يعيق في الواقع كل محاولة لتنوع الصادرات ويضع الجزائر في تبعية لهذا القطاع الريعي، مما يعرضها لتقلبات الأسواق الخارجية للنفط ويمنع تحقيق نمو طويل الأجل يمكن تقديره مسبقا. (بن حسين، 2008، الصفحات 23-24)

وفي مقابلها أدى التوجه المستمر نحو تحرير التبادل التجاري وفتح السوق المحلي أمام مختلف السلع الأجنبية إلى نمو الواردات بوتيرة متزايدة خاصة منذ سنة 2000 (من بيانات البنك الدولي)، بحيث ارتفعت قيمتها من 11.39 مليار دولار سنة 2000 إلى 50.65 مليار دولار سنة 2010، وعرفت نموا نسبيا خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت 57.38 مليار دولار في سنة 2011 و68.26 مليار دولار سنة 2014، ولكنها عرفت انخفاضا ابتداء من سنة 2016 وبتجاه تنازلي لتصل إلى 50.03 مليار دولار سنة 2019 ثم 40.37 مليار دولار سنة 2020، وهذا نظرا لتراجع الإيرادات النفطية.

وكخلاصة إذا ما قارنا الهيكل السلعي للصادرات والواردات، يتضح لنا التفاوت النوعي الكبير فيما بينهما، بين تركيز الصادرات في السلع الاستخراجية وتنوع الواردات (معدات التجهيزات الصناعية، السلع نصف المصنعة، المنتجات الغذائية، و سلع استهلاكية غير غذائية)، ومنه ضعف تغطية الإنتاج الوطني للطلب المحلي خاصة صناعيا وتبعيته غذائيا، وكذا ضعف تنافسيته لغزو الأسواق الدولية. ومنه تأكيد ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، والذي لا يساهم كثيرا في التشغيل، بحيث يتصف بكونه قطاع منحصر لا يستوعب كأقصى حد سوى 1% من اليد العاملة، (هاني و شلال، 2021، صفحة 47) والأمر الذي عمق من الأزمة كذلك هو كون الزيادة الكبيرة في عائدات الصادرات النفطية لا ترجع إلى زيادة مقابلة في الإنتاجية أو في حجم التراكم الرأسمالي، وإنما هي نتيجة مباشرة للتحسن الكبير والمفاجئ الذي يطرأ على معدلات التبادل التجاري الخارجي لصالح صادرات النفط،

وكنتيجة للتحليل السابق تبين لنا أنه تدني مستوى الإستثمار من ناحية بالإضافة إلى عدم كفاءة نمط تخصيص هذه الاستثمارات من ناحية أخرى، ساهما بصورة رئيسية في انخفاض الطلب على عنصر العمل، وارتبط ذلك كثيرا بعجز السياسات الاقتصادية الخروج من الحلقة المفرغة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وعدم قدرته على تغيير الخصائص الهيكلية التي تميزه، وهو عدم القدرة على تنويع الاقتصاد وتخفيض نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ذلك ليس المسبب الوحيد، بل ساهمت عوامل أخرى في تفاقم مستويات البطالة نذكر منها: انفصال مخرجات التعليم عن احتياجات السوق، انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج وخاصة العمل، جمود سوق العمل، ارتفاع معدل نمو قوة العمل مقارنة بمعدل خلق فرص العمل، بحيث تذهب توقعات السكان التي احتسبها الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن هذا الضغط على عروض العمل سيظل قائما لغاية سنة 2030 وبوتيرة صاعدة، وفعلا فإن

السكان الذين في سن العمل (بين 16 و 59 سنة) كانوا يمثلون في سنة 2000 نسبة 56.76% من اجمالي عدد السكان، وستصل هذه النسبة بحلول سنة 2030 إلى 61.36%.

3- السياسات المسؤولة عن تدني مستوى الإستثمار

يمكن تفسير تدني الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي عن لعب الدور الاقتصادي المستهدف والفعال في الجزائر في مجموعتين رئيسيتين من الأسباب، كما يلي:

1-3- المشاكل المرتبطة بطبيعة برنامج الإصلاح الإقتصادي

عرفت الجزائر اختلالات في سير اقتصادها، ناجمة عن مجموعة من الصدمات الخارجية والداخلية، أدت إلى تعثر عمليات التنمية الإقتصادية، وقامت الجزائر قصد تصحيح هذه الاختلالات بعدة اصلاحات، والتي صنفت من حيث مصدرها إلى صنفين: (خليل، 2008/2007)

- اصلاحات ذاتية (غير مدعومة)، والتي ارتبطت بالمحاولة التنموية الأولى، وتخللتها اصلاحات عديدة أهمها اصلاح 1971، وبرامج اعادة الهيكلة العضوية والمالية والإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1986.

- اصلاحات غير ذاتية (مدعومة)، والتي كانت نتيجة لتعثر الإصلاحات الذاتية عن إنعاش الإقتصاد الجزائري، وعجزها في التخلص من النظام الإقتصادي المبني على التخطيط، بحيث جاءت تحت مشروطية الصندوق والبنك الدوليين ضمن أربع اتفاقيات⁴ ابتداء من سنة 1989 ولغاية سنة 1998، تهدف في مجملها إلى استعادة التوازن الإقتصادي عن طريق ضبط جانبي العرض والطلب، اضافة إلى دعم التحرر الإقتصادي بغرض تكييف اقتصاد البلد للاندماج في الإقتصاد العالمي، وتضمنت ثلاث مكونات أساسية: أولها برنامج التثبيت أو المؤازرة، ترتبط سياساته بمفاهيم المدى القصير، لهذا فتأثيراته الإنكماشية تعد سريعة باتجاه خفض الطلب الكلي من خلال السياسة المالية والنقدية، بحيث يخفف العبء على الميزانية العامة وميزان المدفوعات، ولكن سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وثانيها برنامج التعديل (التكييف) الهيكلي، ترتبط سياساته بالمدى المتوسط والطويل، والذي يعتمد على آليات السوق وتدنية دور الدولة في النشاط

⁴ تمثلت في برنامج التثبيت الإقتصادي الأول (1990/6/30-1989/5/30)، برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني (1992/3/30-1991/6/3)، برنامج التثبيت الإقتصادي الثالث (1995/5-1994/5)، وبرنامج التعديل الهيكلي (1998/5/21-1995/5/22).

الاقتصادي (النجفي و عبد المجيد، 2008، الصفحات 20-22)، وأضيف لهما برنامج ثالث وهو برنامج السياسات الاجتماعية والبيئية للحد من آثارهما السلبية. ولقد أكدت جميع الدراسات التي قيمت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أنها حققت أداء جيداً على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي والقطاعي خارج الجوانب الاجتماعية، ولكنها لم تتمكن من القضاء على التشوهات الهيكلية، وكذا تقليص دور الدولة وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك ورائد للنمو، بحيث استجابة القطاع الخاص كانت ومازالت محدودة بالنسبة للأهداف التنموية المنشودة من حيث رفع معدلات النمو والتشغيل وزيادة الاندماج في السوق العالمية.

كما ساهم غياب الرؤية الاستراتيجية المنسقة والمستمرة والتي تركز على التحول الهيكلي لا على التكيف الهيكلي، ووضوح الأهداف الاقتصادية والرغبة والإخلاص في تحقيقها، وكذا التأخر المسجل في تنفيذ الإصلاحات، بقسط وافر في إفراغ العملية من محتواها، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل التي كانت يوفرها القطاع الإقتصادي العمومي وفشل عملية الخصخصة، كما ساهم في توجيه رؤوس الأموال والأنشطة نحو القطاع غير الرسمي والتجارة والمضاربة. (CNES، 2002، صفحة 10)

2-3- المشاكل المرتبطة بمناخ الأعمال

يمكن تفسير القصور في الإستثمار في الجزائر بجميع أنواعه (عام أو خاص وطني أو أجنبي) بالبيئة التي ينشط فيها، والتي تتميز بالعديد من التناقضات والمشاكل وتمارس تأثيراً معاكساً على كفاءة المستثمرين وقدراتهم التنافسية، والتي بالرغم من حرص الحكومة وفي مختلف برامجها التنموية على تجاوزها منذ التسعينات، فإنها لم تحقق تقريباً أي تقدم في خلق بيئة أعمال تنافسية، بحيث لا تزال قدرة مناخ الأعمال في الجزائر ضعيفة على جذب الإستثمار.

1-2-3- تحليل المؤشرات الكمية لمناخ الأعمال: نتطرق ضمنها إلى كل من مؤشر سهولة أداء الأعمال⁵ ومؤشر الشفافية⁶، حيث مازالت الجزائر تحتل مراتب متأخرة عالمياً في سهولة أداء الأعمال فيها، كما يوضحه الجدول التالي:

⁵ يصدر المؤشر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ سنة 2003، ويتكون من متوسط عشرة مؤشرات فرعية، وتتمثل في مؤشر: استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

الجدول رقم (01): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المرتبة	189/153	189/154	189/163	189/156	190/166	190/157

Source: World Bank, doing business, <https://www.doingbusiness.org>

وقد أوضحت نتائج أحد الاستبيانات لآراء القطاع الخاص في الجزائر حول مدى جاذبية مناخ الأعمال، على أنه وبالرغم من الجهود المبذولة مازالت تواجهه مجموعة من القيود، ووفقا لنتائج هذا الاستبيان، يمكن رصد أهم المشاكل التي تعوق الإستثمار الخاص على النحو التالي: (Bank, 2002, p. 21)

- العراقيل المرتبطة بظروف وعوامل السوق: والتي يتصدرها الحصول على العقار والقروض (تراجع القطاع المصرفي وتأخر سوق المال)، يلها سوق العمل من حيث افتقاره للعمالة المؤهلة، وضعف البنية التحتية، ونقص المعلومات التجارية الموثوقة.
- العراقيل المرتبطة بالحوكمة ومؤسسات السوق، والسياسات الإقتصادية والمنافسة (غير واضحة ومتذبذبة)، وعدم استقرار السياسات، والفساد، والتعامل مع الإدارة العامة وهيئة الضرائب (سهولة وتقليص الإجراءات)، والنظام القضائي (ضمان الحقوق والمعاملات).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن تاريخ هذا الاستبيان يرجع لسنة 2003، إلا أن معظم المشاكل التي أشار إليها المتعاملون مازالت قائمة حتى اليوم، وهذا بالرغم من الإصلاحات والعمل المستمر في القضاء عليها كتحدي مستمر، أو على الأقل التقليل من درجتها وآثارها السلبية، إلا أنه يلاحظ أن بعض المشاكل والمعوقات لا تزال في نفس المرتبة بنظر المتعاملين (خاصة صعوبة الحصول على القروض وتكلفتها المرتفعة)، وبعضها وللأسف ارتفعت درجته ونسبته ضمن هذه التحديات، وهذا ما يوضحه نتائج استبيان آخر سنة 2016، إضافة إلى أن مشكل تفشي البيروقراطية المفرطة وضعف الأطر المؤسسية والقانونية تصدرت القائمة، إضافة الى مشكل الفساد والذي جاء في المرتبة الثالثة، وهنا ننوه إلى أن التجربة الدولية تشير إلى أنه حيثما تفتقر

⁶ يصدر المؤشر سنويا عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يضم عدة مؤشرات متعلقة بانتشار الفساد، أهمها مؤشر مدركات الفساد والذي تصدره المنظمة سنويا منذ سنة 1995، بحيث يشير إلى التصورات فيما يتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، والذي ينطوي تحديدا على فساد المسؤولين وموظفين الخدمة العامة وفساد السياسيين.

الدولة إلى سيادة القانون ويكون الفساد مصدر قلق فمن المرجح أن تكون مقاومة للإصلاحات أقوى، (IMF, 2017, p. 17) ويتجسد الفساد في وجود أنشطة كثيرة من رشوة، تهرب ضريبي وجمركي واختلاس وغسيل الأموال واسراف في انفاق المال العام، وكلها نشاطات تؤثر سلبا على الدولة والمجتمع، مما يؤدي إلى اعاقا النمو وتأخر التنمية وعدم المساواة في توزيع الدخل والفقير والبطالة وانخفاض كفاءة استخدام الموارد. (Touhami, 2018, p. 348)

2-2-3- تحليل المؤشرات النوعية لمناخ الأعمال: سوف نتطرق في التحليل إلى مؤشرين، وهما مؤشر الحرية الاقتصادية⁷ ومؤشر التنافسية العالمية⁸.

يبين مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر أنه بيئة الأعمال فيها تعرف قمعا وتضييقا للحرية الاقتصادية، بحيث تتراوح قيمه في الغالب في درجة الإقتصاد المنغلق أو المكبوت (0-49.9)، بالرغم من التحسن الطفيف في قيمته سنة 2016 بحيث بلغت قيمته 50.1 أي ضمن مجال الإقتصاد في الغالب غير حر (50-59.9) بعدما كانت سنة قيمته سنة 2015 تبلغ 48.9، إلا أنها عرفت تراجعا في قيمه بحيث سجلت قيمة 44.7 سنة 2018 و46.2 سنة 2019، والأمر راجع إلى سياسات التضييق التي مورست مؤخرا على التجارة الخارجية ومحدودية السلع المستوردة ما أثار تذنبذا في حرية الإستيراد لدى القطاع الخاص، (بكتاش و بوعزارة ، 2020 ، صفحة 325)، بالإضافة إلى احتلالها مراتب متأخرة بين الدول في قيمة المؤشر بحيث كانت ضمن العشر دول الأخيرة، بحيث احتلت المرتبة 140 من بين 179 دولة سنة 2012، وتراجعت إلى المرتبة

⁷ يعتبر المؤشر وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الإقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، أداء الأعمال وعلاقتها الخارجية، تصدر سنويا منذ سنة 1995 من طرف معهد "Fondation Héritage" بالتعاون مع صحيفة "Wall Street Journal"، يدخل في هذا المؤشر 12 مؤشر فرعي: السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد، السياسة النقدية (مؤشر التضخم)، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مدى انفتاحه الأسواق، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية، البيروقراطية وأنشطة السوق غير الرسمية، يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدا (80-100) وأدناها حرية منخفضة (0-49.9).

⁸ يصدر هذا المؤشر سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الإقتصادي العالمي، يقيس القدرة التنافسية للدول، ويساعد على فهم تعقيدات وتحديات التنمية، ومنه اتخاذ الإصلاحات المناسبة، يتراوح دليله بين أدنى درجة تنافسية (1) وأعلى درجة تنافسية (7)، يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية (جودة المؤسسات الخاصة والعامة، البنية التحتية، التعليم والصحة)، مؤشر نوعية المؤسسات العامة (تطور التعليم والتعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق العمل والسلع والمال، حجم السوق) ومؤشر الجاهزية التكنولوجية (التطوير والابتكار...).

172 من بين 180 دولة سنة 2018، (قباي و علوني، 2020، صفحة 114) وفيما يلي جدول يوضح متوسط تطور المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية خلال الفترة 2019/2015.

الجدول رقم (02): متوسط مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشراته الفرعية في الجزائر للفترة 2019/2015

المؤشر	المؤشر الكلي	الحرية الجبائية	حرية الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية
القيمة	47.3	78.5	64.1	49.4	70.2
حرية تجارية	حرية الإستثمار	حرية مالية	حقوق الملكية		
63.1	29	30	30.5		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير سنوية على الموقع

<https://www.heritage.org/index>

كما يتضح بعد التحليل العام لمناخ الأعمال في الجزائر بالإعتماد على مؤشر التنافسية العالمية أنه غير مشجع لخلق ونمو الأعمال والاستثمارات، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لدعم التنمية وترقية الاستثمار، ولقد تحسنت الجزائر على ملاحظات سلبية بررها تقرير التنافسية العالمية في ضعف القطاع الخاص، عدم كفاءة الهيئات العامة في مجال الإدارة الاقتصادية، نقص العناية بالبحث والإبداع، هشاشة البنى القاعدية للإقتصاد خاصة قطاع النقل، (قباي و علوني، 2020، صفحة 116) والجدول التالي يبين تطور وترتيب الجزائر في تقارير التنافسية العالمية منذ سنة 2012، ويلاحظ أنه المؤشر عرف تقدما وتحسنا متذبذبا من المرتبة 110 سنة 2012 إلى المرتبة 86 سنة 2017 إلى المرتبة 89 سنة 2020.

الجدول رقم (03): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية

السنوات	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
المرتبة	144/110	148/100	144/79	140/87	138/87
السنوات	2018/2017	2019/2018	2020/2019		
المرتبة	137/86	140/92	141/89		

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2020/2012

<https://www.Weforum.org>

على الموقع

الخلاصة

يمكن التأكيد على وصول الجزائر بمؤسساتها وخبرائها إلى مستوى فعال من القدرة على التشخيص ومعرفة المشاكل والتحديات الخاصة بالإقتصاد، وخاصة فيما يتعلق بارتباط اقتصادها بالإيرادات النفطية في تمويل استثماراتها وتنفيذ برامجها التنموية، والتي ترتبط أسعاره بالأسواق الدولية والمضاربة، مما يجعل النمو فيها يتصف بأنه هش ومتذبذب وغير قادر على توفير مناصب عمل لائقة قادرة على تغطية الطلب في سوق العمل، وكذا امتصاص العدد المتزايد الوافد إليه سنويا، إضافة إلى اتصاف بيئة الأعمال فيها بالنزعة الربعية والتي تقتل روح المنافسة بين المستثمرين، ومنه الإجماع على ضرورة التنوع في اقتصادها من ناحية القطاعات المساهمة في توفير إيراداته وكذا خلق مناصب العمل، لهذا لا بد من تحديد الأدوار الأساسية للقطاعات المختلفة حسب الأولويات والقدرات الخاصة بكل قطاع (صناعية، فلاحية، خدماتية)، وهذا لن يأتي من خلال حلول جزئية أو سريعة أو انفرادية أو غير مستدامة، لكنها تتطلب مراجعة نمط التنمية السائد حاليا من حيث إعادة النظر في مجمل سياسات الاستثمار، و لهذا بعد التحليل والتقييم نتكلم في بعض النقاط والتي نراها ضرورية لتكون سياسة الدولة تنموية، دورها تحقيق النمو المستدام لضمان الرفاهية لسكانها (بالأخص بناء اقتصاد متين قادر على خلق فرص عمل منتجة ومنه توفير الدخل اللائق)، بغض النظر عن تقييدها للنشاط الاقتصادي أو تحريرها له، وحرصها على ضمان وتفعيل المشاركة بين جميع الفاعلين فيها من دولة ومجتمع مدني وقطاع خاص مسؤول وأكاديميين، وهذا سيزيد ويعزز من فرص استقطاب استثمارات أجنبية تخدم الأهداف التنموية للبلد .

النتائج:

- لم تساهم السياسات الاستثمارية في الجزائر في حل مشكلة البطالة، بل كانت سببا في ارتفاع معدلاتها وتدهور خصائصها، وذلك كون النمو في الناتج المحلي الإجمالي أقل فاعلية في خلق مناصب عمل جديدة بسبب هشاشته لارتباطه المباشر بالإيرادات الربعية ولضعف الإنتاجية.
- لم يتمكن القطاع الخاص في الجزائر من لعب دوره كمحرك ورائد للنمو، حيث تبقى مساهمته في رفع معدلات النمو والتشغيل وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي محدودة، وذلك لعدم وضوح سياسة الدولة اتجاهه، وكذا اتصافه بأنه قطاع طفيلي ينشط كثيرا في القطاع الغير رسمي والتجارة والمضاربة.

- يفضل المستثمرين الأجانب التوجه نحو الإستثمار في القطاعات الاستخراجية والخاضعة أساسا للأسواق الدولية، عوض إقامة مشاريع إنتاجية كثيفة استعمال اليد العاملة، وذلك في ظل توسع القدرة الإنفاقية للدولة على استثمارات عمومية، وضعف القطاع الخاص فهو لا يستهوي مشاركة الأجانب له.
- استمرار ضعف وعدم قدرة مناخ الأعمال في الجزائر على جذب وتحفيز الإستثمار الوطني والأجنبي، وهذا بالرغم من حرص الحكومة على تقديم الحوافز للمستثمرين وتجاوز العراقيل في مختلف برامجها التنموية منذ التسعينات، وفي هذه النقطة نشير إلى أنه على الحكومة التركيز أكثر على مكافحة الفساد وتهيئة بيئة مؤسسية قوية ومنصفة.
- ضعف الاتساق والتفاعل بين السياسات سواء كان بين سياسات سوق العمل وغيرها من السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة (سياسات الإستثمار، التجارة، الضرائب، المنافسة، الصناعة، التمويل، وكذا السياسات البيئية والاجتماعية).

قائمة المراجع

- 1.(IMF), I. M. (2017). Staff Report for the 2017 ArticleIV consultation. Washington.
- 2.Bank, W. (2002). Algeria Investment Climate Assessment.
- 3.Touhami, M. R. (2018). Economic Corruption in Algeria. *Review of Economics and Human Development*.
- 4.World Bank, doing business, <https://www.doingbusiness.org>
5. <https://www.heritage.org/index>
6. <https://www.Weforum.org>
7. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
8. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي. (2002) تقرير حول تقييم أجهزة التشغيل. الجزائر.
9. ابراهيم محمد البطاينة. (2003). تطور الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي. عمان: دار مسار.
10. سالم توفيق النجفي، و أحمد فتحي عبد المجيد. (2008). السياسات الإقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. سليم بوكراطة. (2016). أهمية الإستثمار الأجنبي في التقليل من توجه الجزائر للإستدانة الخارجية في ظل انعكاس تراجع أسعار النفط. مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 6/ العدد 2.

12. سميحة فوزي. (2002). سياسات الإستثمار ومشكلة البطالة في مصر. مصر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
13. عبد القادر خليل. (2008/2007). محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
14. علي طهراوي دومة. (2017/2016). تقييم مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 1990-2014. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / جامعة الجزائر3، الجزائر.
15. فاطمة الزهراء قباني، و عمار علوني. (2020). مناخ الأعمال في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الرابع.
16. فتيحة بكطاش، و أحلام بوعزارة . (2020). تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10/العدد5.
17. فتيحة داود، و محمد مبارك. (2000). تدقيق الفعالية لسياسة التشغيل في الجزائر للفترة ما بين 2000-2014. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الإقتصاد العالمي، العدد 12(الرقم 23).
18. كمال بن دقل. (بلا تاريخ). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر (من وجهة نظر النمذجة الغير هيكلية). مجلة العلوم الإحصائية، العدد السابع.
19. محمد هاني ، و عبد القادر شلالي. (2021). أثر حركة الموارد للمرض الهولندي في الجزائر للفترة 2021. مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11/العدد1.
20. مختار عرفي، و عبد الرحمان شنيبي. (2020). أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018 محاولة تقييم حسب مقاربة Scully. مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8/ العدد3.
21. مراد محفوظ. (2014). المحطات الهامة لسياسة التشغيل في الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 3/ العدد2.
22. منصور محمد الزين. (2012). تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
23. ناجي بن حسين. (2008). التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد. مجلة الإقتصاد والمجتمع، المجلد 5/ العدد5.
24. ياسمين نوري. (2015). مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012). مذكرة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري (تيزي وزو)، الجزائر.